

التجديد الفقهي
(دراسة في الضوابط والأسس)
The Jurisprudential Renewal
(A Study of Controls and Foundations)

Asst. Prof. Dr. Sahar K. Al_Wa'eli

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

كلية الفقه / جامعة الكوفة

saherk.abdalzhra@uokufa.edu.iq

ملخص

يشهد العصر الحديث تطورات كبيرة في المجالات المختلفة، مما يستدعي تجديدًا فقهيًا يتناسب مع المستجدات المعاصرة، مع الحفاظ على الأصول الشرعية. ويُقصد بالتجديد الفقهي إعادة النظر في الفقه الإسلامي لتقديم حلول مناسبة لمشكلات العصر، مع الالتزام بأدلة الشرع وقواعده الكلية، لذا فهو ضرورة شرعية وعصرية، لكنه يحتاج إلى منهجية متوازنة تحترم الأصول وتستوعب المستجدات، وينبغي أن يكون هذا التجديد جماعيًا و يعتمد على المؤسسات العلمية الموثوقة، لضمان مواكبة التطورات دون المساس بثوابت الدين.

الكلمات المفتاحية: (التجديد، الفقهي، الدراسة، الضوابط، الأسس)

Abstract

The modern era is witnessing significant developments in various fields, calling for a jurisprudential renewal that is compatible with contemporary developments while preserving the fundamentals of Islamic law. Jurisprudential renewal refers to reconsidering Islamic jurisprudence to provide appropriate solutions to contemporary problems, while adhering to the evidence and general rules of Islamic law. Therefore, it is a legal and contemporary necessity, but it requires a balanced methodology that respects the fundamentals and accommodates new developments. This renewal must be collective and rely on reliable academic institutions to ensure it keeps pace with developments without compromising the fundamentals of the religion.

Keywords: (renewal, jurisprudence, study, controls, foundations)



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
١٤٤٦هـ / ٢٠٢٠م

التجديد الفقهي (دراسة في الضوابط والأسس)

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم.. والحمد لله على ما انعم و الصلاة و السلام على الرسول الاكرم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله).

في عالم يضج بالتغيّر والتطور، ليس التغيّر أو التطور في أنماط العيش والوسائل التقنية وغيرها من منجزات الثورة الصناعية فحسب، بل التغيّر في الأفكار والرؤى أيضاً، في عالم كهذا: هل يعقل أن يبقى الفقه الإسلامي جامداً؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فماذا أعددنا في وجه هذه التغيّرات التي تجري من حولنا شئنا أم أبينا؟ وماذا فعلنا لنثبت حيوية هذا الفقه وقدرته على المواكبة؟ وماذا بذلنا من جهود ثقافية وفكرية وفقهية لإقناع الجيل الإسلامي المعاصر - قبل إقناع الآخرين - بأهليّة وقابلية المنظومة الفقهية التقليدية المتوارثة في إدارة الحياة وتنظيمها وإسعاد الإنسان وإيجاد الحلول لكل مشكلاته؟

فالفقه ومواكبة الحياة المتغيّرة هو التحدي الأكبر الذي يُواجهنا اليوم ويفرض نفسه على العقل الفقهي الاجتهادي بكل مدارس وأطرافه ومؤسساته ومجاميعه العلمية التي تعنى بدرس العلوم الشرعية، وقد بلغ التحدي ذروته في السنوات الماضية عقيب تجربة مريّة ومؤلمة حاولت من خلالها بعض الجماعات التكفيرية المتطرفة تقديم صورة مشوهة عن الفقه الإسلامي، من خلال ممارسات السبي والقتل والتمثيل بالجثث وغيرها من أعمال الإجرام التي مارسها بحق المسلمين في أكثر من بلد إسلامي تحت عنوان تطبيق الشريعة، ما أساء إلى صورة الإسلام والمسلمين بشكل غير مسبوق.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

لذا أخذ طلب العلم والاهتمام به حيزاً واسعاً في مدرسة اهل البيت (عليهم السلام) واهتموا بذلك ومن جملة المعارف والعلوم التي انتشرت عنهم كان الفقه وعلوم القرآن والحديث وغيرها من العلوم، وقد برز في علوم الفقه من بعد الأئمة (عليهم السلام) العلماء الذين عرفوا بالفقهاء وسموا بالفقهاء واخذت المدارس الفقهية تنمو وتظهر بكل ما فيها من آراء واختلافات في الرأي الفقهي، ونتج عن ذلك ان ظهرت بالمجمل العام مدرستان احدهما تدعو للتجدد واخرى بقيت جامدة على ثوابتها فيما تدّعي ولم تتحرر من هذا الجمود.

ومن هنا برزت الحاجة الى التجديد الفقهي وهو مجال بحثنا المعنون (التجديد الفقهي - دراسة في الضوابط والأسس) الذي نعتقد بأهميته في سبيل تيسير الفهم للكثير من المستجدات من المسائل التي تحتاج للإجابة عليها من يتوفر على ذوق سليم وقوة ادراك ونفاذ بصيرة مع امتلاك كل ادواته المعرفية في مجال عمله وتكمن أهمية البحث في معرفة ضوابط التجديد الفقهي على مستويات القواعد العامة والقواعد الخاصة والمعرفة بالواقع وهو ما شكّل سبباً لاختيار موضوع البحث الذي اصبح في الآونة الاخيرة من الامور الحساسة والمهمة لكثرة تشعباته وعقباته ايضاً واصطدامه بالاعتراضات ممن يرون تقدير الماضي وعدم الحركة والجمود على الموروث.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٤

التجديد الفقهي (دراسة في الضوابط والأسس)

المطلب الأول: مفهوم التجديد الفقهي وأهميته

اولاً: مفهوم التجديد الفقهي لغة واصطلاحاً

١. التجديد لغةً:

ورد في لسان العرب (الجِدَّة هي نقيض البلى، ويقال شيءٌ جديدٌ وتجدد الشيء صار جديداً وهو نقيض الخلق، وجدَّ الثوبُ يَجْدُ (بالكسر) صار جديداً، والجديد ما لا عهد لك به) (ابن منظور. ١٤٠٥ هـ. ١١١/٣) وعليه فالتجديد ما يقابل القديم.

٢. التجديد اصطلاحاً:

من خلال معرفة (التجديد) لغةً، نستطيع ان نعرّف التجديد بأنه: إعادة ترميم وبناء الشيء وليس خَلْقُ شيءٍ لم يكن موجوداً، وبهذا فالتجديد في مجال الفكر أو غيره من الاشياء هو إعادة الفكرة أو الشيء الذي تقادم وبلى وتراكت عليه السنون من مظاهر وسمات طمست جوهره، وان تعيده الى حالته الاولى التي كان عليها، فتجديد الشيء ان تعيده جديداً وكذلك الفكر أو الفقه أو غيره. فالتجديد الفقهي يعني إعادة بناء وترميم وازالة ما تراكم من امور ومظاهر طمست العالم وغيّرت الجوهر واعادته الى ما كان عليه قبل ان يطرأ ما طرأ، وبحسب مقتضيات سنن الحياة التطورية وحاجات البشر لذلك حيث أن الاحكام الفقهية تحتاج الى أن تكون مواكبة لما يحتاجه الانسان من تشريع في مجال العبادات والمناسك والمعاملات والعقود والقضاء وفصل الخصومات والمنازعات ونظام المناكح والموارث وغيرها مما يتصل بالحياة والموت وما بعده.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

لقد عرّف السيد الشهيد الصدر (قدس) الحكم الشرعي بأنه (التشريع الصادر من الله تعالى لتنظيم حياة الانسان) (الصدر. ١٤٠٠ هـ. ٥٢/١) ومن خلال هذا التعريف سنتعرف في النقطة الآتية على أهمية التجديد الفقهي في حياة الانسان.

ثانياً : أهمية التجديد الفقهي

١- على مستوى التنظير:

نظراً للحاجة التي تقتضيها سنن الحياة ولأن الانسان هو المستهدف في هذه المسألة و لما يحتاجه من تشريعات مستجدة ومسائل مستحدثة ومعاصرة وظهور الحاجة لمواكبة التطور في الزمان والمكان ، كانت اهمية التجديد الفقهي لغرض سد الحاجة ومعالجة كل ما يستجد من القضايا الفكرية والدينية والثقافية التي تشغل بال العلماء والفقهاء والمفكرين ولاستيعاب حركة التغيير في مختلف الابعاد والتمسك بالثوابت في ظل عالم يعج بالمتغيرات السريعة نتيجة لما افرزته الحضارة المادية الحديثة من اشكاليات تبحث عن ردود مقنعة مثل اشكالية المحافظة على التدين في السلوك الفردي في المجتمعات متعددة الاديان والافكار، وكذلك اشكالية التدين مع تنمية الحرية والعدالة والمساواة في الوقت ذاته، وكذلك اشكالية المزاجية بين التراث والمعاصرة وبين الدين والحرية وبين الاخلاق والديمقراطية وبين النظرية والتطبيق الى ما هنالك من اشكاليات معرفية وثقافية وقانونية واخلاقية بحاجة الى رؤية منطقية وردود مقنعة وعلمية قادرة على الاجابة عن السؤال: هل الاسلام صالح لكل زمان ومكان؟

لنبين أولاً دور الزمان والمكان في التأثير على الحكم الشرعي

المعروف لدى فقهاء الإسلام أنّ أحكام الشريعة الإسلامية مستمرة وباقية إلى يوم الدين، و"إن حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة"(الكليني. ١٣٦٣. ٥٨/١)، وهذا المعنى -من حيث المبدأ- لا ينبغي التشكيك فيه، إلا أنّ ذلك إنّما هو في الحكم الصادر عن النبي (ص) بصفته التشريعية وكونه مبلغاً لوعي الله تعالى، وهذا ما يسمى بالحكم التشريعي، وأما الحكم الصادر عنه (ص) بصفته قائداً للمجتمع، وما يسمى بالحكم التديري أو الولايتي أو السلطاني، فالأصل فيه أن يكون ظرفياً وليس دائماً.

وبالعودة إلى الحكم التشريعي، فإنّ كونه ثابتاً ولا يتغيّر بمرور الزمان وتغير المكان، لا ينفي أن المشرّع الإسلامي نفسه قد لحظ عنصر الزمان والمكان في الكثير من أحكامه، لأنّ من الطبيعي أنّ أيّ مشروع أو مقنن - يريد لتشريعاته وقوانينه أن تكون واقعية وليست مثالية، وأن تكون خالدة لا مؤقتة -، لا يمكنه أن يغفل أو يتجاهل دور تبدل الزمان والمكان في جعل التشريعات. وإنّ المقنن والمشرّع الإسلامي لا يشدّ عن هذه القاعدة، ولا سيما بناء على ما هو المختار من أنّ الأحكام الإلهية تابعة للمصالح والمفاسد الكامنة في الأمور الواقعية، وليست هذه الأحكام مجرد أوامر أو نواهٍ إعتباطية ومزاجية، فالزمان والمكان عنصران مؤثران على ملاكات الأحكام، ويؤخذان بعين الاعتبار في عملية التشريع، وإنّ فكرة النسخ سواء بين الشرائع المختلفة، أو داخل الشريعة الواحدة هو خير دليل على أنّ المشرّع يراعي اختلاف الزمان والمكان.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

نماذج دالة.

بالإمكان أن نذكر جملة من الأمثلة الحيّة على مراعاة الإسلام في تشريعاته للزمان والمكان، وهي أمثلة تتصل في الأغلب بنمط الحياة المتغير، كقضية اللباس، وآداب التجميل والزينة:

- ما ورد في شأن اللباس، فإنّ الإسلام فيما عدا إلزامه بأصل الستر الملائم للرجل والمرأة لم يلزم بنوعيّة أو كفيّة خاصة من الثياب، وإنّما ترك لذوق الإنسان أن يتحرك ويبعد ويأتي بالجديد، من دون الجمود على لباس فرضته العادات أو التقاليد في بعض المجتمعات، ولهذا نجد أنّ أئمة أهل البيت (ع) وغيرهم قد اختلفت طرقهم في كيفية ونوعية اللباس، فقد روي أنّ رجلاً قال للإمام جعفر بن محمد الصادق (ع): "أصلحك الله، ذكرت أنّ علي بن أبي طالب كان يلبس الخشن، يلبس القميص بأربعة دراهم وما أشبه ذلك، ونرى عليك اللباس الجيد؟ قال: فقال: إنّ علي بن أبي طالب (ع) كان يلبس ذلك في زمان لا ينكرولو لبس مثل ذلك اليوم لشهر به، فخير لباس كل زمان لباس أهله..". (الحر العاملي. ١٤١٤. ١٩/٥)

وفي رواية أخرى عنه (ع): قال له سفيان بن عيينة: "إنّه يروي أنّ علي بن أبي طالب (ع) كان يلبس الخشن من الثياب وأنت تلبس القوي (ثوب أبيض نسبة إلى قوهستان) المروّي؟ قال: ويحك، إنّ علياً كان في زمان ضيق، فإذا اتسع الزمان فأبرار الزمان أولى به" (الطبرسي. ٣، ١٩٨٨، ٢٤٠/١)

- ما ورد في شأن حلق شعر الرأس أو إطالته: فمن جهة نجد أنّ رسول الله (ص) على ما في الرواية- كان يطيل شعر رأسه، ففي الحديث عن الإمام الصادق (ع) عن آبائه عن علي (ع) قال: "كان رسول الله (ص) يربّل شعره وأكثر ما كان



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٤

التجديد الفقهي (دراسة في الضوابط والأسس)



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦ م

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

يرجّل شعره بالماء.."(النوري، ١، ١٩٨٧/٤٠٨) ومن جهة أخرى نجد أنّ حفيده الإمام الصادق (ع): "كان يحفي رأسه إذا جزه"(الطوسي، ١٣٦٤، ١/ ٦٢) والإحفاء بمعنى الاستقصاء والمبالغة في حلقه. فلو استفيد من الحديثين أنّ سيرة الإمام الصادق (ع) كانت قائمة على إحفاء شعر رأسه بينما سيرة جده المصطفى (ص) على إطالته فلا تنافي بين السيرتين، ولا نخال أنّ الإمام الصادق يخالف سيرة جده (ص) لو كان فعله (ص) تشريعاً، ولذا فالأرجح أنّ المسألة تدخل في باب العادات المتغيرة من زمان لآخر.

من هنا برزت الحاجة الى أهمية التجديد الفقهي، وتقديم الحلول بما يتناسب مع تطور الوعي في المجتمعات ومواجهة التحديات المادية المعاصرة في الافكار والرؤى والتجديد انما يكون في الفكر الديني وليس في الدين نفسه وفيما يقبل التجديد دون ما لا يقبله، وان مركز التجديد لا يكون مقابل الثابت وتأصيل تلك المسلمات وتجديدها بأفق اوسع واكثر عمقاً في النظر وشمولية تلحظ خصوصيات الزمان والمكان (من خلال ضوابط وموازين وأصول محددة تعاد على اساسها قراءة الدليل وتحليله وصياغته وترتيب آثاره وفرز العناوين وترتيبها واستخراج ما هو ثانوي والتفريق بين المستجدات في كونها مصاديق للعنوان الاول، أو للعنوان الثانوي واخضاع المستجدات لنتائج البحث النظري)(شمس الدين، ١٩٩٩م، ١٤٧).

إذن فنحن أمام التطور الذي نعيشه نحتاج الى تجديد الفكر وأعمال النظر في المستجدات ومن هذا الباب ما نجده عند الفقهاء المعاصرين من استحداث عناوين جديدة مثل المسائل المستحدثة وغيرها من العناوين التي تطلبها

الحاجة؛ ولأن الفقيه حين يتحرك داخل الدليل وليس خارجه بحثاً عن اجابة لما يستجد، (فالتجديد هو علمية فكرية دائمة ومستجدة وهو استمرار متطور للتاريخ وابداع مستمد من الاصاله) (شمس الدين. ١٩٩٩م. ١٥٠)

على حد تعبير الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وهذا التجديد لا يعني التمرد على النصوص او الخروج عليها، أو تأويلها بما لا يناسب مفهومها أو قراءة النصوص بعيداً عن دلالات الالفاظ وبما يعطي فهماً مغايراً لمفاهيم النصوص ومنطوقها.

٢- على مستوى التطبيق:

- أ- حاجة الانسان اليومية لكل ما يشرع مسيرته وعلاقته مع ربه ومجتمعه ونفسه ايضاً.
- ب- في ضوء تغير الزمان والمكان تبرز الحاجة الملحة لتقديم قراءات جديدة لما يستجد من حوادث ونوازل مثل: تطوير مناهج الدراسة الحوزوية واشكاليات الصراع بين القديم والجديد.
- ت- الامور الجديدة في حياة الانسان المعاصر مثل قضايا فقه المرأة وفقه الانتخابات وفقه التعايش مع الاخر في المجتمعات المتعددة الاديان.
- ث- تطور وسائل الطباعة والنشر واخيراً عالم المكتبات الالكترونية والحاجة الى تطوير طرق التدريس والمناهج الدراسية وما يرتبط بذلك.

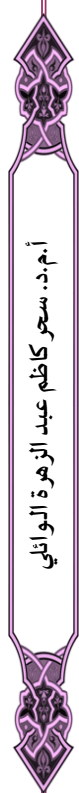


العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٠/١٤٤٤م

التجديد الفقهي
(دراسة في الضوابط والأسس)



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦ هـ



أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

ج- في مجال فقه العلاقات الدولية بما يتعلق بالأمور المشتركة مثل المياه والانهار والبحار وموارد الطبيعة المعدنية والنفط وغير ذلك مما تشترك فيه دولتان أو أكثر.

ح- لقد استجدت امور كثيرة تحتاج الى قراءة فقهية جديدة مثل الاستنساخ البشري والحيواني، استخدام الاسلحة ذات التدمير الشامل، العلاقات بين الافراد عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وما يتعلق بذلك من قضايا في الزواج والطلاق وغيره والتعامل التجاري عبر الانترنت.

هذه النقاط الواردة اعلاه هي بعض مما استجد ولم يكن موجوداً في السابق لذلك كانت الحاجة الى التجديد الفقهي للإجابة على كل الاسئلة وتقديم الحلول لكل الحوادث والنوازل والوقائع المستجدة.

المطلب الثاني: ضوابط التجديد الفقهي ونماذج من تطبيقاته

أولاً: ضوابط المنهج

١- على مستوى القواعد العامة:

يعتمد الفقهاء في استنباط الاحكام الشرعية على القواعد العامة وهي: القرآن الكريم والسنة المطهرة والاجماع والعقل، وهنا يتطلب الامر أن تتوفر ضوابط لمن يريد القيام بعمله ومنها أن يكون:

- أ- مالكا لأدوات عمله، عارفاً باللغة متمكناً منها حد الغوص في اعماقها مع لطافة ذوق سليم وقوة إدراك ونفاذ بصيرة وحسن فهم.
- ب- متميزاً في قراءة النصوص وقارئاً لدلالات الالفاظ بحسب الزمان والمكان.
- ت- يمتلك مستوى معرفياً وفقهياً يجعله جديراً بالقيام بمهمته، ومطلعاً على اختلافات الآراء وايضاً بحسب الزمان والمكان، يمكنه من إجابة النظر وإعمال الفكر في أعماق الأدلة والقواعد العامة.
- ث- مستوفياً لكل ادوات الفقه واصوله وما يرتبط بذلك من معرفة تامة بعلوم القرآن وعلوم الحديث والمنطق والكلام والفقه المقارن وغيرها من المعارف التي تغني وتثري العمل الذي يتطلب المعرفة وليس الاطلاع على باقي العلوم.
- ج- أن يعرف شرائط الاستدلال ومواقع الاجماع والاحتراز عن مخالفته بناءً على حجتيه (ظ: يوسف صانعي ٢٠١٠. ٣٠٦. ٢٣٠، البهادلي ٢٠١٣، ٤٤٢).



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٤

٢- على مستوى القواعد الخاصة:

وهي القواعد الفقهية التي يعتمد عليها الفقيه في مجال عمله بعد إحاطته التامة بالقواعد الأصولية (القواعد الأصولية: ويرتكز عليها قياس استنباط الفقهاء للأحكام الشرعية الفرعية الكلية وهي قواعد علم أصول الفقه).

والقواعد الحديثية (القواعد الحديثية: وهي التي وضعها علماء الحديث لضبط الروايات وقبول الاسانيد والحكم عليها بالصحة، أو الضعف والجرح والتعديل للاعتماد على الصحيح في الاجتهاد والاستنباط.

والقواعد الفقهية هي أحكام كلية تندرج تحت كل منها مجموعة من المسائل الشرعية المتشابهة من أبواب شتى (كاشف الغطاء. ٢٠١٢. ٢٤٣)، مثل قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وقاعدة (حفظ النظام) وقاعدة (الامور بمقاصدها) وغيرها من القواعد، وهي لا تنحصر في عدد معين وقد دَوّن بعض الفقهاء القواعد الفقهية في كتب مستقلة من أبرزهم العلامة الحلي (٧٢٦هـ) في كتابه (قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام) والشهيد الاول (٧٨٦هـ) في كتابه (القواعد والفوائد) والمقداد السيوري (٨٢٦هـ) في كتابه (نضد القواعد الفقهية على مذهب اهل البيت (ع) وغيرهم.

نستفيد من ذلك أن الضوابط المتعلقة بمستوى القواعد الخاصة تتصف بما يأتي:

أ- أن يكون الفقيه المجدد متمكناً من معرفة القواعد الخاصة ومعرفة العناوين الاولى والعناوين الثانوية حتى يتمكن من قراءة الوقائع المستجدة بطريقة تمكنه من إيجاد الرأي الفقهي المناسب.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

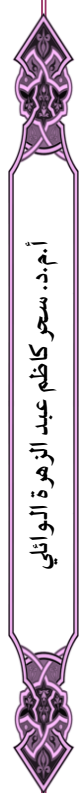
- ب- أن يكون على اطلاع كافٍ يمكنه من مواكبة المتغيرات، واستيعاب حركة الزمان والمكان وفهم الواقع لكي ينتج الرأي السليم.
- ت- أن يكون متحركاً في قراءة النصوص، ولا يجمد على الموروث والارتكاز على ما أنجزه الأوائل من آراء يمكن التعامل معها من دون المساس بالثوابت.
- ث- لا يوجد نص قطعي الصدور الا كلام الله عز وجل وهو ظني الدلالة وكل ما دونه يحتمل القراءة والتأويل بعد الاخذ بنظر الاعتبار صحة الصدور وظنيته وهو يحتمل الدلالة بلحاظ الزمان والمكان.
- ج- تطوير أساليب الدعوة والتبليغ ومناهج الدراسة المتعلقة بذلك.
- ح- التأصيل الشرعي لقضايا معاصرة مهمة مثل قضايا البيئة والتنظيم المجتمعي وتعامل الانسان مع الطبيعة ومواردها وكذلك القضايا المتعلقة بعلم النفس والتربية والحقوق والاجتماع والاقتصاد وغيرها مما لم يرد فيه رأي فقهي في القديم.

ثانياً / ضوابط المعرفة بالواقع:-

- ١- معرفة الواقع واحتياج الانسان للتشريعات بما يجعل فهمه للحياة ميسراً.
- ٢- مع المحافظة على الاصاله والثوابت لكن التخلي عن تقديس القديم والارتباط العاطفي به يسهل مهمة المجدد ويساعده على تقديم الرأي الفقهي السليم.
- ٣- الحركية والمبادرة في قراءة النصوص وعدم الجمود على الماضي وتقديسه مما لم يكن من الثوابت وحرية مناقشة الآراء ونقدها لإنتاج رأي فقهي سليم.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/٥١٤٤٦



أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

وفيما يأتي نماذج من الواقع وضرورة معرفته ليتمكن الفقيه المجدد من أن يستنبط الأحكام لما يأتي:

- أ- فقه الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.
- ب- فقه ما يتعلق بالمرأة وأهليتها لتسلم السلطة، وحق العمل، وحقوق الزوجية وما يتعلق بذلك من مستجدات.
- ت- فقه التعامل مع الانحرافات العقائدية والفكرية وكيفية التعامل مع الجماعات المنحرفة والضالة بما يعيدها الى طريق الصواب.
- ث- بلورة المفاهيم وبما يخدم التطورات الجديدة والمعاصرة لحرية الاعلام وحرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الرأي (الديمقراطية، الشورى، الحكم وغير ذلك).

المطلب الثالث: نماذج من التطبيقات

اولاً : في العبادات.

يحتاج الانسان المسلم الذي يعيش في بعض المناطق النائية في الارض مثل القطب الشمالي والقطب الجنوبي لأمر كثيرة في عباداته مثل الصلاة وأوقاتها في هذين القطبين وكذلك أحكام الصيام وغير ذلك ففي أوقات معينة من السنة يكون الليل غالباً على ساعات اليوم فقد تصل ساعات النهار الى أربع ساعات وكذا بالعكس، فكيف يتمكن المسلم من أداء فرائضه في الصلاة والصيام؟ لذا تكون الحاجة ماسة لمعرفة كل فروع هذه الاحكام وفقاً للزمان والمكان وعلى مدار السنة، وكذا بالنسبة الى الصعود الى القمر عن طريق الصواريخ وهذه المسافات العمودية في قطع الطرق وكيفية أداء الكثير من الأمور العبادية التي يجب على المكلف أداؤها، وما شاكل ذلك من المستجدات التي طرأت على المجتمعات الإسلامية.

ثانياً : في المعاملات.

نتيجة التطور الحاصل في وسائل الاتصال والتواصل من خلال ظهور الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، خصوصاً وأن العالم أصبح قرية الكترونية، وقد ظهرت نتيجة ذلك مسائل كثيرة منها : فقه التعامل بالعملات الرقمية، والبيع والشراء عبر الانترنت، والاحكام المتعلقة بذلك التي تنظم هذه العملية بطريقة شرعية سليمة، وكذا الحال بالنسبة لأحكام الزواج والطلاق في مثل هذه الحالات وغيرها مما يحتاج معه الى حلول فقهية تعالج كل هذه الحالات.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦

التجديد الفقهي (دراسة في الضوابط والأسس)

ثالثاً في الأحكام العامة

نظراً للتطور الحاصل، كمثال بالنسبة لأجراء الحدود بالوسائل الحديثة، وكذلك بما يتعلق ببعض وسائل الاثبات الحديثة لبعض الجرائم التي لم تكن معروفة في الماضي مثل (تحليل DNA) والبصمة الوراثية ، وكذلك وسائل الحمل الجديدة (التلقيح الاصطناعية، استئجار الرحم، تجميد البويضات والحيامن....) وغيرها الكثير من المسائل المستجدة على الساحة الفقهية. كل ذلك يحتاج الى رؤية جديدة واستنباط آراء فقهية تعالج كل هذه الحالات.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/٥/١٤٤٦

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

الخاتمة

يُعد التجديد الفقهي من القضايا المحورية في الفكر الإسلامي المعاصر، حيث يسعى إلى مواكبة المستجدات العصرية مع الحفاظ على الأصول الشرعية. وفي ضوء دراسة هذا الموضوع، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١. ضرورة التجديد لمواكبة العصر: أثبتت الدراسة أن التجديد الفقهي ليس خياراً، بل ضرورة حتمية لمعالجة القضايا المعاصرة التي لم تكن موجودة في العصور السابقة، مثل التقنيات الحديثة، والقضايا الاقتصادية، والطب، والأحوال الشخصية في المجتمعات المتعددة الثقافات.

٢. الحفاظ على الأصول الشرعية: على الرغم من الحاجة إلى التجديد، فإنه يجب أن يكون ضمن أطر الشريعة الإسلامية وضوابطها، من دون المساس بالنصوص القطعية أو الثوابت الفقهية المعتمدة لدى المذاهب الإسلامية.

٣. تفعيل الاجتهاد الجماعي والمؤسسي: أظهر البحث أن الاجتهاد الفردي لم يعد كافياً لمواجهة التعقيدات المعاصرة، مما يستدعي تعزيز الاجتهاد الجماعي عبر المجامع الفقهية ومراكز البحث العلمي المتخصصة.

٤. التكامل بين القديم والجديد: نجاح التجديد الفقهي يتطلب الجمع بين التراث الفقهي الإسلامي الغني والمناهج العصرية في التحليل والاستنباط، مع الاستفادة من العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٥. مواجهة التحديات المعاصرة: يساهم التجديد الفقهي في تقديم حلول شرعية لقضايا مثل البيئة، والاقتصاد الرقمي، والطب الحديث (كالتلقيح الصناعي وزراعة الأعضاء)، مما يعزز دور الفقه الإسلامي في الحياة العامة.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦ م

التجديد الفقهي (دراسة في الضوابط والأسس)



٦. التوعية والتقريب بين المذاهب: من نتائج التجديد الفقهي تقريب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية، وتخفيف حدة الخلافات الفقهية عبر الحوار العلمي الموضوعي.

٧. التحديات والعقبات: رغم المكاسب، يواجه التجديد الفقهي تحديات مثل الجمود الفكري، ومقاومة بعض التيارات التقليدية، وصعوبة التوافق بين آراء العلماء في قضايا الاجتهاد المعاصر.

لذا يُمكن القول إن التجديد الفقهي يمثل جسراً بين التراث الإسلامي الأصيل ومتطلبات العصر، شرط أن يتم بمنهجية متوازنة تحترم الثوابت وتستوعب المتغيرات، ولا يزال الطريق طويلاً أمام تحقيق تجديد فقهي شامل، لكن الخطوات الحثيثة في هذا المجال تبعث على التفاؤل بمستقبل أكثر إشراقاً للفقه الإسلامي.

المصادر والمراجع

القران الكريم

١. البهادلي، جواد احمد. مختصر المفتاح في اصول الفقه المقارن (ط٢) ٢٠١٣ م.
- العراق - النجف الاشرف : مطبعة مجمع اهل البيت (ع)،.
٢. الحر العاملي (ت : ١١٠٤ هـ). وسائل الشيعة (آل البيت) (ط٢). ١٤١٤. مهر
- قم : مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث بقم المشرفة.
٣. شمس الدين، محمد مهدي. الاجتهاد والتجديد (ط١) ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- بيروت : المؤسسة الدولية للدراسات والنشر.
٤. شمس الدين، محمد مهدي. بين وهج الاسلام وجليد المذاهب (ط١) ١٤١٣ هـ
- ١٩٩٣ م . بيروت. لبنان: دار الهادي.
٥. صانعي ، يوسف (معاصر). مقاربات في التجديد الفقهي (ط١). بيروت . لبنان
- : مؤسسة الانتشارات العربية.
٦. الصدر، محمد باقر (قدس) (ت: ١٤٠٠ هـ). دروس في علم الأصول (ط٢) ١٤٠٦
- ١٩٨٦ م . بيروت - لبنان : دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة.
٧. الصدر، محمد باقر (قدس) (ت: ١٤٠٠ هـ). الحلقة الثانية من الأصول. النجف
- الأشرف.
٨. الصدر ، محمد باقر (قدس) (ت: ١٤٠٠ هـ)، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م. بحوث
- / اسلامية (ط١) بيروت. لبنان : دار الزهراء.
٩. الطوسي، محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ). ، تهذيب الأحكام (ط٣) ١٣٦٤ ش.
- دار الكتب الإسلامية - طهران : خورشيد.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٠/١٤٤٤ هـ

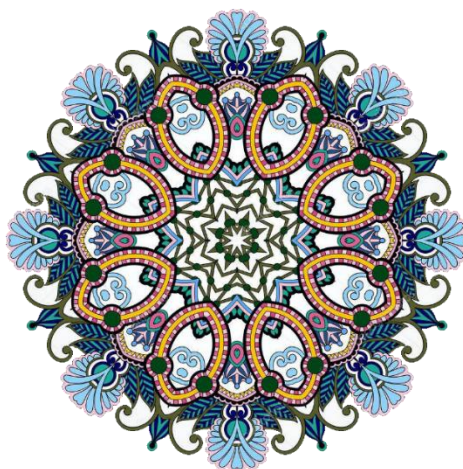
التجديد الفقهي (دراسة في الضوابط والأسس)



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥/١٤٤٦ هـ

أ.م.د. سحر كاظم عبد الزهرة الوائلي

١٠. كاشف الغطاء، عباس (معاصر). المنتخب من القواعد الفقهية. ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م. العراق - النجف الاشرف : منشورات مؤسسة كاشف الغطاء العامة.
١١. الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي كتاب العلم، موقع الكتروني، مكتبة اهل البيت (ع).
١٢. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين بن مكرم. لسان العرب. بيروت- لبنان : دار لسان العرب.
١٣. النوري، ميرزا حسين الطبرسي (ت: ١٣٢٠ هـ). مستدرک الوسائل (ط ٢). ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م بيروت. لبنان : مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث.
- المواقع الإلكترونية:
١٤. موقع (ويكي شيعية) الفقه الاسلامي، الانترنت.
١٥. موقع (مجلة الاجتهاد والتجديد) (العدد ١). ٢٠٠٦ م.
١٦. موقع (مجلة نصوص معاصرة)، بيروت. ١٢ ابريل. ٢٠١٤ م.
١٧. موقع شبكة المنير سماعة السيد منير الخباز، اطروحة تجديد الفكر الديني في. ٢٠٠٤/٤/٢.
١٨. موقع اسلام ويب، الشبكة الاسلامية. تجديد الفقه الاسلامي ٢٧ / ٧ / ٢٠٠١.
١٩. موقع سودارس، مقالة ضوابط التجديد. في ٣/٣/٢٠٠٧.
٢٠. موقع الحوار اليوم، مقالة من ضوابط تجديد الفقه الاسلامي.



العدد: ٥٠
مجلد ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٠م/١٤٤٦هـ

التجديد الفقهي (دراسة في الضوابط والأسس)